الأمانــة العامــة
أمانــة المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي

مملكـــة البحريـــن
(8 ذو القعدة 1445هـ - 16 مايو/ أيار 2024م)

ق-012/33(05/24)/15-خ(12980)

كلمـة

معالي الدكتور محمد سامر الخليل

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالجمهورية العربية السورية

فـي

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (33)

المنامـــة – مملكة البحرين

2024/5/12

أصحاب المعالي،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أتقدم بالتهنئة إلى مملكة البحرين الشقيقة برئاسة هذه الدورة، مع تمنياتنا لها بالتوفيق التام. والشكر موصول للمملكة العربية السعودية على ما قدمته من جهود أثناء توليها رئاسة الدورة الماضية.

كما يطيب لي أن أتوجه بالتقدير لكل من شارك في الإعداد والتحضير لاجتماعات المجلس، وخاصةً في ظل ما يتعرض له عالمنا العربي من تحديات كبيرة تتطلب منا المثابرة والعزيمة للنهوض باقتصادات بلداننا وسلوك مسارات التنمية التي من شأنها تخفيف الأزمات عن شعوبنا العربية.

ومن هذا المنطلق أود التأكيد على أهمية الربط بين محاور العمل الاقتصادي العربي المشترك، سواءً فيما يتعلق بمساعي تحرير التجارة البينية وتأمين متطلبات نفاذ أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها، والتحضير لإطلاق مرصد التجارة العربية، أو فيما يتعلق بالإستراتيجيات والرؤى المختلفة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تم ويتم العمل عليها، والتي تتركز على قضايا لوجيستيات التجارة والنقل والتغيرات المناخية وكفاءة الطاقة والتحول الرقمي والتعليم والثقافة وقضايا المرأة والشباب وغيرها.

وضمن هذا السياق لابد من الوقوف عند ما شهدته المنطقة العربية سواءً بنتيجة تأثرها بالتغيرات الإقليمية والدولية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، أو بنتيجة التغيرات البيئية والمناخية، والتي أثرت سلباً على سلاسل إمداد البضائع والخدمات، الأمر الذي يتطلب البحث المشترك في سبل التصدي لأية مخاطر قائمة أو محتملة على صعيد

الأمن الغذائي العربي. وهنا تقترح الجمهورية العربية السورية قيام الأمانة العامة بإعداد دراسة حول فرص التكامل الاقتصادي العربي، ولاسيما في مجالات التصنيع الغذائي، بالنظر إلى المقومات التي تتمتع بها كل دولة، لتأسيس شركات مشتركة تصب في سياق تحقيق الأمن الغذائي لدولنا كافة.

يتعرض عالمنا العربي لتحديات كبيرة تتطلب منا المثابرة والعزيمة للنهوض باقتصادات بلداننا وسلوك مسارات التنمية التي من شأنها تخفيف الأزمات عن شعوبنا العربية.

ومن هذا المنطلق أود التأكيد على أهمية الربط بين محاور العمل الاقتصادي العربي المشترك سواء فيما يتعلق بمساعي تحرير التجارة البينية وتأمين متطلبات نفاذ أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها، والتحضير لإطلاق مرصد التجارة العربية، أو فيما يتعلق بالاستراتيجيات والرؤى المختلفة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تم ويتم العمل عليها، والتي تتركز على قضايا لوجستيات التجارة والنقل والتغييرات المناخية وكفاءة الطاقة والتحول الرقمي والتعليم والثقافة وقضايا المرأة والشباب وغيرها.

وضمن هذا السياق لابد من الوقوف عند ما شهدته المنطقة العربية سواء بنتيجة تأثيرها بالمتغيرات الإقليمية والدولية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، أو بنتيجة التغيرات البيئية والمناخية، والتي أثرت سلباً على سلاسل إمداد البضائع والخدمات، الأمر الذي يتطلب البحث المشترك في سبل التصدي لأية مخاطر قائمة أو محتملة على صعيد الأمن الغذائي العربي، وهنا تقترح الجمهورية العربية السورية قيام الأمانة العامة بإعداد دراسة حول فرص التكامل الاقتصادي العربي، ولا سيما في مجالات التصنيع الغذائي، بالنظر إلى المقومات التي تتمتع بها كل دولة، لتأسيس شركات مشتركة تصب في سياق تحقيق الأمن الغذائي لدولنا كافة.

وهنا لابد من الإشارة بشكل خاص إلى أهمية الآلية المقترحة لربط بنوك ومؤسسات التنمية الاجتماعية كونها تستهدف تفعيل مساهمة مؤسسات التمويل الاجتماعية العربية الأعضاء في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

ختاماً، لابد من الإشارة إلى أن التمكين الاقتصادي لا يكتمل عقده إلى بحلقات الترويج والتسويق المحفظة أساساً على استمرار العمل والإنتاج، ومن هذا المنطلق فإن الجمهورية العربية السورية تبدي اهتماها باستضافة المعرض التجاري لدول منطقة التجارة لحرة الكبرى في دورتها الأولى والمقترح تنظيمه ليكون منصة للشركات العامة والخاصة لعرض منتجاتها بما يعزز فرص التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.